

Distr.: General  
31 October 2006

**جمعية الدول الأطراف**

ARABIC  
Original: English

---

**الدورة الخامسة**

لاهـايـ

٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

**\* تقرير عن تغيير السنة المالية للمحكمة**

---

صدر هذا التقرير سابقاً بوصفه الوثيقة CBF.1/7 . ICC-ASP/5/CB

## أولاً - مقدمة

- توافق السنة المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") حالياً السنة التقويمية، أي أن غلق الحسابات المالية وما يتصل بها من الميزانية والأرصدة المتبقية سنوياً وتوحيد البيانات وفتح فترات جديدة كلها عمليات تحدث في كانون الأول/ديسمبر. أما التقارير المتعلقة بنتائج آخر السنة والبيانات المالية فهي تُعد قبيل شهر نيسان/أبريل من السنة التالية. وتحدد الإجراءات والمعاملات المالية الخاصة بالميزانية والمراقبة وفقاً لمتطلبات التبليغ للسنة المالية الجارية. ويقوم هذا التقرير، بناء على طلب جمعية الدول الأطراف (الفقرة ٣٩، ICC-ASP/4/Res.4) بتحليل الآثار المترتبة على تغيير السنة المالية الحالية.

## ثانياً - الأثر المترتب بالنسبة للمنظمة

- سوف يُكبد التغيير في فترة السنة المالية الدول الأعضاء مبلغاً بحوالي ٥١٥ ٥٤٦ يورو. وسوف يكون للتغيرات وقوعها الإداري الملحوظ على المنظمة والدوائر ذات الصلة التابعة لها. وهذا يعني أن ما يقدم من تقارير سيلزم أن يعكس التواریخ المتغيرة لفترتين ماليتين اثنتين. واستناداً إلى البند ٤-٥ من النظام المالي تبقى الارتباطات سارية لغاية ١٢ شهراً تالية لنهاية الفترة المالية التي تتصل بها تلك الارتباطات. وهذا يعني أن صلاحية الارتباطات ستختلف (إما ٦ أشهر أو ١٨ شهراً) بالنسبة للفترة المالية الأولى بعد التغيير. وسوف يكون لهذا وقوعه في العمليات التي تجري بتطبيق نظام SAP فيما يخص الارتباطات لاقترانها بالفترة المالية. وهناك قضايا إضافية تتعلق بالأثر المترتب ويجري تناولها أدناه.

- **الأثر الناجم في اشتراكات الدول:** إن تغيير الفترة المالية سيكون متعارضاً مع دورات الميزانية لبعض الدول الأطراف، مما من شأنه أن يفضي إلى حالات تأخير كبير في تلقي الاشتراكات بالنظر إلى أن الدول الأطراف لن تتمكن من إدراج الميزانية المعتمدة للمحكمة في ميزانيتها الخاصة بها. كما أن ارتفاع معدل أداء المحكمة يعني هو الآخر ارتفاعاً في متوسط المصروفات. وسوف يكون حالة التأخير في تلقي الاشتراكات أثراً الضار بالتدفق النقدي ومن ثم تأثيره السلبي في العمليات.

- **الأثر الناجم في النظام المالي:** سيتعمّن تغيير العديد من القواعد المالية والنظام المالي لكي ينعكس التغيير في الفترة المالية، بما في ذلك حساب متأخرات الدول الأطراف، وحساب الفائض النقدي، وتقديم البيانات المالية إلى مراجع الحسابات الخارجية.

- **الأثر الناجم في البيانات المالية وفي المراجعة الخارجية للحسابات:** إن البيانات المالية المتعلقة بالفترة المالية الجديدة لن تكون شبيهة بالفترة المالية السابقة لها طوال فترات مالية متعددة ثلاث. وقد يكون لهذا وقوعه السليبي على آراء مراجعة الحسابات بالنسبة للبيانات المالية المتعددة الثلاثة.

- **الأثر العملي الناجم:** إن تغيير الفترة المالية إلى توز/ يوليه - حزيران/يونيه معناه أن إغفال الحسابات وإعداد البيانات المالية سيلزم الاضطلاع بهما أثناء العطل الصيفية للموظفين. وهذا يعني أن الموظفين الرئيسيين سيكونون غائبين عن مكاتبهم أثناء واحدة من أهم وأنشط دورات قسم المالية.

- **التأثير الناجم في عملية الشراء:** إن العديد من البائعين الرئيسيين يخفضون أثناء العطلات الصيفية في عدد موظفيهم إلى الحد الأدنى اللازم. وهناك نسبة مئوية كبيرة من مشتريات المحكمة تُكرس لعقود الصيانة التي تصادف السنة المالية. وهذا يعني أن عقوداً أساسية ربما يلتحقها التغيير بسبب التخفيض في مستويات الموظفين من جانب المحكمة والبائع على حد سواء.

- **تعني برمجيات نظام SAP بترتيبات متنوعة تخص السنة المالية (الضرورية) في القطاعين العام والخاص.** ويتوخى هذا النظام الدينامية التنظيمية السائدة بصورة خاصة في القطاع الخاص التي ولدتها في أغلب الأحيان عملية إعادة تنظيم الأعمال التجارية والاندماجات وما إلى ذلك، فطور النظام المذكور جملة من الإجراءات الخاصة بعملية إعادة التشكيل التي تم في نهاية السنة سميت "السنة القصيرة" وهي تسمح (للأعمال التجارية) للمنظمات بالتحول في تجهيز السنة المالية بشكل دينامي. وعملية "النهاية القصيرة" قابلة للتطبيق بوصفها مجموعة موحدة من الإجراءات/الأنشطة المتنوعة التي تُستخدم لأداء هذه الوظائف.

### المطلبات

تتمثل المطلبات الازمة لتطبيق إجراءات "السنة القصيرة" في ما يلي:

- **تحليل أثر ذلك في سير الأعمال:**

- بيانات دائمة في الحالات الإدارية ذات الصلة (المالية، الميزانية، المراقبة، الأصول، إلخ). ويلزم إعادة تنظيم دفاتر الأستاذ (دفاتر الأستاذ العامة ودفاتر الأستاذ التحليلية الفرعية) بالنظر إلى العلاقة القائمة ما بين نمط الأنشطة ونهاية الفترة/السنة.
- نطاق التغيرات التي تشهدها قنوات البيانات المتعلقة بالمعاملات؛
- نطاق التغيرات التي تحدث في مجال العمليات الوظيفية – إذ يلزم إعادة هندسة جزء من عملية مسح الأعمال في الحالات المعنية؛
- البيانات المالية الموحدة في السنة المالية التي سيتم فيها إدخال التغيرات؛
- نمط الأنشطة التي يؤديها خبراء استشاريون؛
- إدخال تغيرات على نظام تقديم التقارير المتعلقة بالسنة المالية ويعود بها خبراء استشاريون؛
- التدريب المتعلق بالترتيبات الجديدة؛
- اختبار الأنشطة لغاية التقليل إلى البيئة الإنتاجية؛
- المرحلة الانتقالية: وجود هيكلين متوازيين يتعلقان بتقديم التقارير المالية.

### تفصيل التكاليف

النشاط	أيام عمل خبير استشاري - (المالية/الميزانية والمراقبة)	المبلغ الكلي يورو
التحليل ونمط الأنشطة (منمنذحة)	١٢٠	١٥٠ ٠٠٠,٠٠
التغييرات في تقديم التقارير عن السنة المالية	٣٠	٣٧ ٥٠٠,٠٠
نقل المعرف	٣٠	٣٧ ٥٠٠,٠٠
الوثائق (مسح الأعمال، النظام، المستعمل النهائي)	١٥	١٨ ٧٥٠,٠٠
<b>المجموع</b>	<b>١٩٥</b>	<b>٢٤٣ ٧٥٠,٠٠</b>

يبلغ متوسط تكلفة خدمات الخبير الاستشاري اليومية ما قدره ٢٥٠,٠٠ يورو.

-٩- بالإضافة إلى التكاليف المباشرة، من الضرورة عدكان إضافة التكاليف الداخلية الناجمة عن توظيف عاملين في قطاعي المالية والميزانية لتنفيذ هذا التغيير نظراً لأن توافر الموارد الداخلية يُشكل عاملًا حاسماً للنجاح. وبما أن الموظفين الداخليين التابعين للمحكمة لن يكونوا قادرين على توفير الموارد اللازمة لهذه المهمة فسيتعين الاستعانة بمصادر خارجية لهذا الغرض. وتقدير أن ٥٠% في المائة من الموارد الآتية الذكر لازمة لتوظيف خبراء استشاريين ذوي مؤهلات ليست عالية بدرجة كبيرة لاختبار النظام المعد للإنتاج والتخفيف من عبء عمل المحكمة في الفترة اللاحقة للإنتاج.

١٢١ ٨٧٥,٠٠	٢/٢٤٣ ٧٥٠,٠٠	الدعم القائم على الاستعانة بالمصادر الخارجية (باليورو)
------------	--------------	--

-١٠- وعلى إثر استعراض داخلي أُجري للأقسام التابعة لشعبة الخدمات الإدارية المشتركة المتأثرة بهذا التغيير اتضح أنها ستستلزم دعماً إضافياً للتصدي لما ستسفر عنه التغييرات الموصوفة أعلاه من نتائج سواء أثناء عقود الخبراء الاستشاريين أو بعد ذلك.

قسم	الدعم الإضافي	المبلغ الكلي (يورو)
المالية	١٢ شهراً الخدمات العامة - الرتب الأخرى <sup>(١)</sup>	٦٠ ٣٠٠
الموارد البشرية	١٢ شهراً الخدمات العامة - الرتب الأخرى	٦٠ ٣٠٠
تدبير السفر	٣ أشهر الخدمات العامة - الرتب الأخرى	١٥ ٠٧٠
الميزانية والمراقبة	٦ أشهر الخدمات العامة - الرتب الأخرى	٣٠ ١٥٠
الشراءات	٣ أشهر الخدمات العامة - الرتب الأخرى	١٥ ٠٧٠
<b>المجموع</b>		<b>١٨٠ ٨٩٠</b>

(١) الخدمات العامة - الرتب الأخرى.

### جدول زمني بمواعيد الإنجاز الممكنة

إن مدة الأنشطة المتصلة بتغيير آخر السنة مقدرة على أساس الممارسات الفضلى لنظام SAP وذلك على النحو التالي:

٣ أشهر	الأعمال التحضيرية، تشكيلة النظام، نقل المعارف وأنشطة الاختبار:
شهر واحد	مراجعة تقارير السنة المالية، الاختبار والاستخدام
<u>٤ أشهر</u>	<u>المجموع</u>

٥٤٦ ٥١٥ يورو

مجموع التكلفة التقديرية

١١ - إن التحليل الآنف الذكر لا يشمل الوقت المكرس للإدارة أو أي تداخل ممكن حدوثه ويعتبر الأنشطة الجارية.